# تقديم

تعتبر قضية توفير الموارد المالية اللازمة لرفع معدلات الاستثمار وتحقيق كفاءة تخصيص تلك الموارد بين فروع النشاط المختلفة، إحدى القضايا الجوهرية التى حظيت باهتمام كبير على صعيد أدبيات التنمية والسياسات الاقتصادية على حد سواء، بما يعنيه ذلك من انشغال بقضايا تعبئة ورفع معدلات الادخار المحلى بشقيه العام والخاص والموقف من مصادر التمويل الخارجية وأشكال ذلك التمويل وحدوده.

وعلى الرغم من الوعى، على صعيد الواقع والتجربة التاريخية، بالدور الهام الذى لعبته كل من البنوك وسوق الأوراق المالية فى تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للنمو فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم اليابان فضلا عن كوريا، إلا أن الاهتمام بذلك الدور على صعيد الأدبيات الاقتصادية لم يبرز بشكل واضح إلا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وتمثل أساسا فى الربط بين التنمية المالية والتحرير المالى من جهة والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادى من جهة أخرى.

وفى البداية ركزت تلك الأدبيات – والتى تبناها على صعيد السياسات الاقتصادية كل من صندوق النقد والبنك الدوليين – على قطاع البنوك والخدمات المصرفية، وانصرفت إلى إثبات الأثر الإيجابى لتحرير سعر الفائدة والمعاملات المصرفية على كل من الادخار والاستثمار وكفاءة الوساطة المالية وزيادة معدل النمو.

إلا أن هذا التركيز من جانب الأدبيات الاقتصادية على البنوك والخدمات المصرفية قد امتد فى مرحلة تالية ليشمل القطاع المالى ككل، بما فى ذلك مؤسسات وخدمات سوق رأس المال وقطاع التأمين. واعتمدت تلك الأدبيات

على الدراسات التطبيقية للتدليل على أن الدول التى حققت نمـــوا سـريعا قـد اشتركت – على الصعيد المالى– فى مجموعة من السمات الرئيسية تتمثل فيمـا يلى:

- تزايد عمق الوساطة المالية.
- تعاظم دور البنوك (بالمقارنة بالبنك المركزى) فـــى تقديـم القـروض وتوزيعها بين القطاعات.
- تزايد دور المؤسسات المالية غير المصرفية.
- تزايد سيولة سوق رأس المال.

والواقع أن هذا الاتساع فى نطاق الاهتمام بالنمو المالى، ليشمل– بالإضافـة إلى البنوك – كافة أشكال المؤسسات والخدمات المالية، قد جاء ليعكس التحولات التى طرأت على الصناعة المصرفية وقطـــاع المـال ككـل خـلال العقديـن الماضيين، والتى أسفرت عن تزايد دور قطاع الخدمات الماليـــة فـــى النشـاط الاقتصادى، سواء من حيث المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى وخلق فـرص العمل فى الدول الصناعية المتقدمة أو من حيث نصيبه فـــى إجمـالى التجـارة العالمية، وهو الأمر الذى اقترن بالتحرير والتدويل المتزايد للنشاط المالى.

وفى ضوء ما سبق، وأخذاً فى الاعتبار القصور الحالى فى الموارد اللازمة لتمويل التنمية فى مصر وانخفاض معدل الادخار، يصبـح السـؤال الأساسـى المطروح هو إلى أى مدى يمكن للقطاع المالى أن يقوم بكفاءة بدوره فى تمويـل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل التوجهات الرئيسية لكـــل ســيناريو مـن السيناريوهات المستقبلية (السيناريو المرجعـى، سـيناريو الدولـة الاسـلامية، سيناريو الرأسمالية الجديدة، سيناريو الاشتراكية الجديدة، السيناريو الشعبى).

ويتفرع عن السؤال الرئيسى المطروح العديد من الأسئلة التفصيليـة علـى النحو التالى:

- ماهى قدرة القطاع المالى على القيام بكفاءة بوظيفة تعبئـــة المدخـــرات وتوفير الأوعية الادخارية وأدوات الاستثمار المالى الملائمة لاجتـــذاب الموارد التى يمكن إتاحتها للتوظيف؟
- ماهى قدرة القطاع المالى على وضع المدخرات تحت تصـــرف قطـــاع الأعمال بالحجم والتكلفـــة والآليـــات المناســـبة لاحتياجاتـــه الجاريـــة والاستثمارية؟
- ماهى قدرة القطاع المالى على تحقيق كفاءة تخصيـــص المـــوارد بيـــن فروع النشاط المختلفة؟
- ماهى قدرة القطاع المالى على المساهمة، بمناسبة ما يمنحه من تمويـــل بأشكاله المختلفة، فى ضبط أداء وحسن إدارة مؤسسات قطاع الأعمال؟
- ماهى قدرة القطاع المالى على توفير أســـاليب وآليـــات إدارة وتغطيـــة المخاطر؟
- ماهى قدرة القطاع المالى على توفير وســـائل الدفـــع وأدوات تســـوية المعاملات بالشكل الذى يحقق سهولة إجراء وإتمام الصفقات؟
- ماهى قدرة السلطات الاشرافية المعنية على القيام بالرقابة الفعالة علـــى القطاع المالى ووضع الضوابط اللازمة لنشاطه؟
- ماهى قدرة البنك المركزى على تحقيق الاســـتقرار النقـــدى ومواجهـــة الصدمات الخارجية؟

وتمثل التساؤلات بعاليه المحاور الرئيسية لعملية استشراف مستقبل القطـــاع المالى فى مصر فى علاقته بتمويل التنمية. على أن يتم ذلك الاستشـــراف مـــن خلال دراسة تجميعية استخلاصية تستند إلى ثلاث دراسات فرعيـــة لكـــل مـــن الجهاز المصرفى وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية، بمـــا يتيـــح الفرصـــة للتعرف على السمات والآليات والمخاطر المرتبطة بكل قطاع على حدة.

ويتم تقديم التصورات المستقبلية لقطاع المال بأجزائه الثلاثة ودوره فى تمويل التنمية فى ظل السيناريوهات المطروحة كخيارات رئيسية أمام المجتمع المصرى، وذلك بالاستناد إلى كل من:

- الوضع الحالى للقطاع المالى كما تبلور عبر الاتجاهات الرئيسية لأدائه منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية عام ٢٠٠٠.
- المشروعات المقترحة أو المعلن عنها للتطوير فى كل قطاع فرعى.
- التزامات مصر فى ضوء الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية.
- الاتجاهات الرئيسية لتقسيم العمل الدولى فى مجال الخدمات المالية وموقع مصر فيه.

ويتألف الكتاب الذى بين يدى القارئ من أربعة أبواب وفصل ختامى، وذلك على النحو التالى:

الباب الأول : وهو يتناول الموقف الحالى لمصادر تمويل التنمية فى مصر. وقد أعدته د. سلوى العنترى.

الباب الثانى : وهو يعالج الوضع الحالى والتصورات المستقبلية للجهاز المصرفى المصرى. وقد أعدته د. سلوى العنترى

الباب الثالث : وهو عبارة عن دراسة تحليليه للوضع الحالى لسوق الأوراق المالية ولمستقبلها فى مصر. وقد أعده الأستاذ عيسى فتحى عيسى

الباب الرابع : وهو يتناول قطاع التأمين فى مصر من حيث هيكله المؤسسى ودوره فى تنمية المدخرات وتمويل الاستثمار، كما يستشرف مستقبل هذا القطاع فى سيناريوهات المشروع. وقد أعد هذا الباب د. صفوت حميدة

وينتهى الكتاب بفصل ختامى أعدته د. سلوى العنترى وقدمت فيه تلخيصاً مركزاً للاستشراف المستقبلى للقطاع المالى المصرى فى مجموعه.

ويود الفريق البحثى الذى قام بالدراسات التى يتألف منها هذا الكتاب أن يعبر عن عميق اعتزازه بالمشاركة فى مشروع مصر ٢٠٢٠، والذى يعد بحق إنجازاً علمياً غير مسبوق على الصعيد البحثى فى مصر. كما يود الفريق أن يتوجه بالشكر إلى القائمين على المشروع لسعة صدرهم فى مشاركتنا عناء الرحلة البحثية التى تطلبها إنجاز هذا العمل.

**د. سلوى العنترى**

**المشرفة على الدراسة**